آراء

هذا التحرّك السعودي

معن البياري

لافتٌ في بيان الهيئة العامّة لتنظيم الإعلام في السعودية، والذي صدر بعد الغضبة العربية الواسعة على قناة MBC، أنه وصَف التقرير الإخباري الذي تسبّب بهذه الغضبة، بعد أن بثّته القناة، وإنْ لم يعرّفها، بأنه «مخالفٌ للأنظمة والسياسة الإعلامية للمملكة». وقد أخبرنا البيان بإحالة المسؤولين في القناة (غير المسمّاة) إلى التحقيق. ومع ثناء، مستحقّ، على هذا الإجراء، فإن سؤالاً ربما يجوس في الخواطر ما إذا دفع إلى هذا «التحرّك» الرسمي السعودي اقتحامُ مئاتٍ في بغداد مكتب القناة وتخريبهم فيه، تعبيراً عن عظيم سُخطهم مما انحدر إليه التقرير الشنيع في لغته ومرسلاته، ما قد يعني أن شذوذه، في رميه قادةً شهداء في المقاومة الفلسطينية، وفي حزب الله، بالإرهاب، ربما لم يكن له أن يُتابَع بالتحقيق مع المسؤولين في القناة، لولا تلك الغضبة العالية في بغداد، والتي قد يجوس بصددها سؤالٌ آخر في الخاطر نفسه، لا يتعلّق بالذي بادرت إليه السلطات السعودية، وإنما بأنّ لا مثيل لها شوهد في غير العاصمة العراقية، فلم تُعايَن احتجاجاتٌ عربيةٌ أخرى، ولم نطالع بياناتٍ من مؤسّساتٍ وهيئات وتجمّعات إعلامية عربية ترفض مضامين التقرير الشديد السوء، والذي تغيب عنه بديهيات المهنيّة الإعلامية الصرفة.

ولما أفادت الهيئة السعودية المختصّة، في بيانها، بأنها «تُتابع باستمرار مدى التزام وسائل الإعلام بالأنظمة الإعلامية للمملكة وضوابط المحتوى»، فإن لأيٍّ منّا أن يستغرب قعودها عن أي إجراءٍ بشأن قنواتٍ شقيقة للقناة المتَحدّث عنها، لا تزال ترتكب إعلاماً مسفّاً، بشأن الموضوع الفلسطيني وحرب الإبادة الجارية في غزّة، يُخالف الوجهة السياسية التي يعلنها كبار المسؤولين السعوديين، وعبّر عنها وزير الخارجية، فيصل بن فرحان، في تصريحاتٍ له في المملكة وخارجها، وفي منابر أممية وعربية ودولية. وإذا قال قائلٌ إنه مستهجنٌ، وغريبٌ، الثناء أعلاه، معطوفاً على الدعوة المتضمّنة هنا إلى «تدخّل» حكومي في عمل مؤسّسات إعلامية، يُفترض أن نحرص، نحن أهل المهنة، على حرّيتها في أدائها عملها وفقاً لخياراتها، فإن التعقيب على كلامٍ كهذا، مغلّفٍ بقشورٍ خادعة من الوجاهة، لن يذهب فقط إلى أن الحديث هذا كله يجري بشأن مؤسّساتٍ إعلاميةٍ تتبع بلداً لا تحظى فيه الحرّيات، ومنها حرّيات الرأي والتعبير والإعلام، بمكانةٍ وأولويةٍ عاليتيْن، بل أيضاً إلى أن القوانين المعمول بها في المملكة (وغيرها) لا تُجيز رمي يحيى السنوار وإسماعيل هنيّة بالإرهاب (ولا أسماء أخرى في التقرير الشنيع)، ليس لأن حركة حماس غير مصنّفة إرهابية في المملكة (ولا في أي بلدٍ عربي)، بل أيضاً لأن تجرّؤاً كهذا يُجيز لأيٍّ منا مقاضاة «MBC» على تعسّفها، سيّما وأن التقرير الساقط ذهب بعيداً في اقتراف جرائم الشتم والقدح والإساءة. الأكثر أهميةً من هذه الاعتبارات المحض قانونية، ناهيك عن الأخلاقية الصّرف، الافتقاد لأدنى حسّ بالمسؤولية، المجتمعية والإنسانية والوطنية، فإذا كان لأي وسيلة إعلامٍ حقّها في أن تكون لها اجتهاداتُها، فإن هذا لا يسوق إلى اتّساقٍ ظاهرٍ ومنكشفٍ، تبدو عليه تقارير القناة موضوع الضجّة أخيراً، وشقيقاتٍ لها، مع المرويّات الإسرائيلية في غضون جرائم حرب مشهودة، فإذا كان لهذه القنوات، السعودية، مواقفها الخاصة من حركة حماس، بل من عملية 7 أكتوبر نفسها، فهذا لا يجيز لها أن تتجنّد، فيما يشبه الحملة المنظّمة، ضد الحركة الإسلامية المجاهدة، ما دامت هذه القنوات تصنّف نفسها إعلامية وإخبارية، وليست منصّات سياسية. مفجعٌ وشديد الإيلام أن فضائياتٍ (وصحفاً أيضاً)، ذات تمويل سعودي أهلي أو غير أهلي، وتبثّ (وتطبع) من داخل المملكة، تتقاطع، وبتماهٍ كبير وظاهر، مع إعلام الصهاينة في دولة الاحتلال وغيرها، في محتوى مضامينها، في لحظة بالغة القسوة على الفلسطينيين واللبنانيين، من دون أدنى احترام للوعي العربي العام، للوجدان العربي المحبط. نراه مفجعاً ومؤلماً لأن للمملكة موقعها الوازن في أمتها، ولأن المتوقع منها كثير، وهي قادرةٌ عليه، في الفضاء الإعلامي وغيره. ولذلك، يُؤمل أن يكون التحرّك الرسمي ضد «MBC» تأشيرةً إلى تغيير مطلوب، ملحّ، وشديد الوجوب، في أداء هذه المحطّة ومثيلاتها. والمأمول أن يبلغَنا، لاحقاً، أن المسؤولين في هذه القناة عوقبوا بما هو مستحقّ على الفعلة الشنيعة، فترتدع قنواتٌ أخرى، فتتوقّف عن ارتكاب ما تسمّيه إعلاماً، فيما هو إسنادٌ لأعداء الأمة في ظرفٍ شديد الصعوبة.

الحساب المؤجّل في تظاهرات الناصرية

أحمد سعداوي

فجأةً، وفي غضون الأسبوع الماضي ومن دون سابق إنذار، اشتعلت الأجواء في مدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار (370 كيلومتراً جنوب شرقي بغداد)، وخرج مئات من الشباب المحتجّين إلى ساحة الحبّوبي في مركز المدينة، وهي الساحة التي شهدت اعتصاماتٍ شهيرةً في تظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وعُدَّت في وقتها عاصمة الاحتجاجات في العراق. خلفية الحدث، وكما يجري في أفلام الأكشن والإثارة؛ يصل اللواء نجاح ياسر العابدي ليتسلّم مهامَّ منصبه الجديد مديراً لشرطة محافظة ذي قار. وقبل أن يجلس إلى مكتبه في منصبه الجديد يخرج من الأدراج السفلية مذكّراتِ إلقاء قبض مجمَّدةً منذ خمس سنوات، ثمّ يباشر بتنفيذها، وألقت قوّات الشرطة المحلّية القبض على عشرات من الشباب في يوم، واستمرّت عمليات مداهمة البيوت وإلقاء القبض حتّى اليوم التالي، لتعلن قيادة شرطة ذي قار الخميس الماضي (17 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري) أنّ الحصيلة كانت القبض على أكثر من 500 متّهم، بعضهم صدرت في حقّهم أوامرُ قضائيةٌ بتهم قطع الشوارع وحرق الإطارات وإثارة أعمال الشغب في تظاهرات أكتوبر (2019). جابهت الشرطة التظاهرات الجديدة المحتجّة على عمليات المداهمة وإلقاء القبض، وسقط جرحى بين صفوف المتظاهرين، وكذلك من الأجهزة الأمنية، ثمّ سارعت بغداد إلى إرسال قوّات مكافحة الشغب للسيطرةٍ على الأوضاع في الناصرية. جاء اللواء نجاح العابدي بمزاج جديد أكثر عدائيةً بعد عدّة مديرين لشرطة ذي قار، تناوبوا على المنصب خلال السنوات الخمس الماضية، وكان أغلبهم يعرف حساسية الوضع في الناصرية، وطبيعة مذكّرات القبض الكيدية، التي صُمِّمت في وقتها لتصفية الناشطين، فوضعت الأحكام القضائية المُسيَّسة كثيراً من الشباب الذين أشعلوا الإطارات لقطع الشوارع تحت بند المادة (4 إرهاب)، بينما أُطلِق سراح ضبّاط الأمن المسؤولين عن مقتل عشرات من المتظاهرين باستهدافٍ مباشرٍ بالنيران الحيّة، كما هو الحال مع مجزرة جسر الزيتون، أواخرَ نوفمبر/ تشرين الثانّي 2019، وسقط فيها أكثر من 80 قتيلاً ومئات من الجرحى، وأُقيل في إثرها مدير خلية الأزمة، الفريق جميل الشمَّري، ثمّ استقال على التوالي؛ محافظ ذي قار عادل الدخيلي، ومدير شرطة ذي قار محمد القريشي. لكن، كلّ الدعاوى القضائية أُسقِطت عن جميل الشمَّري، بل إنّ النظام كافأه بمنصب أعلى. كانت مذكّرات القبض الكيدية هذه مدارَ نقاشٍ وتفاوضٍ على مدى السنوات الماضية، لأنّها ذات طابع سياسي، ولمّا كان الحلُّ التفاوضي يُؤجَّل في كلّ مرَّة، فقد كان قادة شرطة ذي قار يضعونها في الأدراج السفلية ولا يفتحونها، بانتظار الحلّ التفاوضي. فما الذي حصل مع قائد الشرطة الجديد؟!

لا بأس بالإشارة أولاً إلى الوضع الخاصّ لمدينة الناصرية، فهي تكاد تكون المدينةَ الوحيدة التي أُحرِقت فيها مقارّ الأحزاب السياسية ومقارّ المليشيات خلال تظاهرات أكتوبر (2019)، ولم يُعَدْ فتحها. والمستثنى من هذه الحالة هو مكتب التيّار الصدري. ويبدو، من خلال أحاديث الكواليس مع ناشطين وشخصيات مؤثّرة في المدينة، أنّ النقطة أعلاه مُحرّك القصّة الجديدة، فالأحزاب المنضوية تحت الإطار التنسيقي الشيعي (الحاكم) تريد إعادةَ فتح مقارّها في المدينة تمهيداً لانتخابات 2025. فحصّة محافظة ذي قار 19 مقعداً في مجلس النوّاب، وهو عدد كبير. ولا تريد هذه الأحزاب خسارة هذه المقاعد لصالح أحزاب منافسة، قد تكون من بين صفوف المتظاهرين والمدنيين، أو تكون من حصّة غريمهم الذي جرى إقصاؤه من السلطة عقب انتخابات 2021؛ التيّار الصدري، الذي يتمتّع بحضور في مدينة الناصرية، ويحافظ على وجوده.

تقسيم دي ميستورا وزوبعة صحراوية

عبد الحميد اجماهيري

أثارت جملة فريدة أوردتها أخيراً وكالة رويترز، تخصّ قضية الصحراء، زوبعةً كبيرةً في الرأي العام المغربي، وتتالت الكتابات وتصريحات المحلّلين ورجال السياسة والإعلام، غضباً تارة وتحليلاً تارة أخرى، وكان جوهر الموقف هو الرفض المشوب بكثير من الاستغراب. ففي سياق متابعة المناقشات السرّية، التي تعرفها القضية كلّ عام في أكتوبر/ تشرين الأول، داخل أروقة مجلس الأمن، قبل صدور القرار المعتاد، نشرت الوكالة جملةً تقول إنّ المبعوث الخاص للأمين العام، الإيطالي السويسري، ستيفان دي ميستورا «اقترح تقسيم إقليم الصحراء بين المغرب وجبهة البوليساريو»، وهو الموقف الذي سبق أن تقدّم به سلفه الأسبق جيمس بيكر عندما كان يتولّى مهمّة المبعوث الشخصي للأمين العام الأسبق كوفي أنان قبل استقالته، وعرض هذا المقترح، في 2001، فرفضه المغرب رفضاً قاطعاً، وقبله وقتها الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة، في رسالة له صارت من وثائق الأمم المتّحدة، ودعمته الجبهة الانفصالية البوليساريو. ماذا قال دي ميستورا بالضبط، خارج هاته العبارة التي بَأَّر بها مقترحه، كما يقول أهل اللسانيات؟ ... أولاً، لم تكن الجملة يتيمةً، بل أفرد المبعوث الخاص لأنطونيو غوتيريس، ثلاث فقرات كاملة، في تقريره الذي قدّمه إلى الأمين العام، عن نزوعه نحو فكرة التقسيم. وهو لم يُخْفِ أنّه تناقش في الموضوع «رسمياً وبشكل موسّع مع الأطراف المعنية ومع بعض الدول في المنطقة». ثانياً، أسّس دي ميستورا مقترحه على التصوّر الذي بني عليه الاتفاق الإطار بين المغرب وموريتانيا في أواخر السبعينيّات. ثالثاً، يقوم التقسيم على قاعدة إنشاء دولة مستقلة في الشطر الجنوبي، واندماج الشطر الشمالي في المغرب، وهو ما اعتبره «عملية جمع بين مطالب الاستقلال ومقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية». رابعاً، قال المبعوث الخاص إنّ بعض الدول في المنطقة (لم يُسمِّها)، وفي غيرها، أبدت بعض الاهتمام بإمكانية تقسيم الصحراء، لكنّه لم يتلقَ أيّ تعبير عن إرادة الحفر في هذا المقترح وترويجه. خامسا وأخيراً، تأسّف دي ميستورا، وكتب يقول إنّ هاته الفكرة جديرة بالاهتمام، في إطار ما سمّاه «الحلّ المحتمل المقبول من الجميع»، مضيفاً: «كنت مستعدّاً للعمل عليها»، واعتبر أنّ الوقت قد «حان بالنسبة لي ولكلّ مخاطبينا للعمل على استغوار السبل الملموسة» التي يتصورّها المغرب للتقدّم في مناقشة مقترحه. وعليه، يدعو المغرب إلى «مزيد من التفاصيل حول رؤيته»، لا سيّما أنّ وزير الخارجية المغربية طمأنه في آخر لقاء في نيويورك إلى أنّ المغرب على «وعي بالضرورة الاستعجالية لشرح مخطّط الحكم الذاتي وتطويره».

بالرغم مما سلف، لم يغفر المغاربة للمبعوث الأممي عودته إلى التلويح بإحياء التقسيم، بل اعتبروا هذا الفعل شبه إقرار بفشله في تحريك المسلسل السياسي، الذي هو صلب آخر القرارات الأممية، ومحاولة للالتفاف على واقع جيوستراتيجي مغاير تماماً لما كان عليه قبل 20 سنة، أي زمان جيمس بيكر، وأنّ الحقائق على الأرض تغيّرت لفائدة المغرب. ولعلّ التعبير الاستنكاري الواعي جرت صياغته في السؤال الذي اخترق كلّ طبقات العمل السياسي الوطني أفقياً وعمودياً: لماذا عاد دي ميستورا إلى المقترح ذاته، بعد عشرين سنة من فشل تبنّيه أيام جيمس بيكر؟ ... في تقدير الرأي العام المغربي، الذي يعتبر قضية الصحراء قضيةً مُقدَّسة، يحكم من خلالها على المواقف، سواء كانت مواقف دول أو تكتلات أو مواقف سياسيين فرادى وأصحاب القرار. وعليه، يمثّل هذا المنحى استفزازاً غير محمود العواقب، علاوة على أنّه يسير عكس التيّار الدولي الذي نجح المغرب في هندسته وتشكيله لصالح وحدته الترابية. وهو ما صاغته وكالة الأنباء الرسمية المغربية في تقرير يقول إنّ «حوالي 110 من الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة، من بينها عضوان دائمان في مجلس الأمن، و19 عضواً في الاتحاد الأوروبي، وعديد من دول أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية والعالم العربي، فضلاً عن منظّمات إقليمية، عبّرت عن دعمها المقترح المغربي».

> يعتبر الشعب المغربي الصحراء قضيةً مُقدَّسة يحكم من خلالها على مواقف الدول والتكتلات والسياسيين

يضاف إلى ذلك تزامن نشر مسعى دي ميستورا مع مواقف اللجنة الرابعة للجمعية العامة الأممية، التي اعتمدت قراراً من دون تصويت يجدّد دعمها العملية السياسية الجارية تحت الإشراف الحصري للأمم المتّحدة. وهو القرار الذي يدعو «الأطراف كافةً إلى التعاون الكامل مع الأمين العام للأمم المتّحدة من أجل التوصّل إلى حلّ سياسي لهذا النزاع الإقليمي، بناء على القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن منذ سنة»، سنة تقديم2007 المغرب مقترحه سالف الذكر ()، وإذا كان دي ميستورا، في سياق آخر، لم يأتِ على ذكر الاستفتاء، الذي تجعله الأطراف الأخرى السبيل الوحيد لتقرير المصير، فإنّ الرأي العام المغربي نظر بعين الغرابة إلى ما ورد في حديثه عن التقسيم، اعتماداً أيضاً على ما سبق أن صدر عن الإيطالي السويسري في مناسباتٍ مغايرة. ومنها أنّه زار دولة جنوب أفريقيا، التي تعدّ خصماً لدوداً للمغرب، في قضيته، وأنّ المبعوث الخاص للأمين العام لم يستطع تبرير هذه الزيارة، لأنّ الدولة الأفريقية الكبرى ليست معنيّة. ولم يتردّد المغاربة في اعتبار أنّ زيارته تشي بنوع من التمادي المستتر مع أطروحتها، وتعني كذلك سعياً نحو حشر الاتحاد الأفريقي في القضية، في وقتٍ يعتبر المغرب أنّ الملفّ هو حصرياً بين يدي الأمم المتحدة ومجلس الأمن خصوصاً.

لا شيء يدلّ على أنّ السرد المقصود لمقترح التقسيم سيكون من عناصر التقرير الذي يقدّمه رئيسه الأمين العام غوتيريس بشأن الصحراء، لكن دي ميستورا رمى بظلالٍ ثقيلةٍ على العلاقة بينه وبين المغاربة، وهو ما دفع أصواتاً من داخل الطبقة السياسية للمطالبة باستقالته.

(كاتب مغربي)

كاريكاتير **عماد حجاج**

العراق والخروج من العباءة الإيرانية

إياد الدليمي

تتدحرج كرة الثلج بصورة سريعة ومرعبة، وهي ترسم في طريقها مساراتٍ عدّة، وخرائط أخرى غير التي عهدناها، لشرق أوسط لا يبدو أنّه سيشبه نفسه بعد حين من الزمن، فما جرى منذ «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر (2023)، لن يكون أكثر من بدايةٍ لحقبة جديدة يُراد لهذه المنطقة أن تدخلها، وقد لا نبالغ إن قلنا إنّها تشبه إلى حدّ كبير «سايكس – بيكو». ورغم محاولات الحكومة برئاسة محمد شيّاع السوداني لتحييد العراق عن صراع المنطقة، إلّا أنّه حتماً سيكون التالي في جدول أهداف التغيير المرادة لهذه الشرق الأوسط، خاصّة أنّه ضمن «محور المقاومة « بقيادة إيران. وفي إيران يكمن السرّ أيضاً. يتابع العراقيون ما يجري في المنطقة، والسؤال الأكثر إلحاحا بالنسبة إليهم: أين نحن ممّا يجري؟ وهل فعلاً هناك نيّةٌ لتغييرات سياسية واسعة في العراق؟ وكيف ستأتي هذه التغييرات، وممّن؟

تمثّل إيران لشريحة واسعة من العراقيين النفوذ الأكثر إزعاجاً، فهي ليست متحكّمة بالمشهد السياسي العراقي فقط، بتداخلاته كافّة، وإنّما أيضاً متحكّمة حتّى بتوجّهات البلاد وسياستها الخارجية، وهو ما لم يعد خافياً على أحد، فلا حكومة من دون موافقة إيرانية، ولا نهج لهذه الحكومة من دون أن يكون متوافقاً مع مصالح إيران. ليس سرّاً القول إنّ العراق، ومنذ احتلاله أميركياً في عام 2003، بدأ شيئاً فشيئاً يتحوّل حديقةً خلفيةً لإيران، وليس سرّاً أيضاً أنّ هذا ما كان يمكن أن يكون لولا ذلك التواطؤ الأميركي المفضوح، ولعلّ ما كشفه أخيراً مؤسّس شركة بلاك ووتر الأميركية، التي كانت الذراع الساندة للجيش الأميركي في العراق، يدلّل على ذلك. يقول مؤسّس الشركة، إريك برنس، في مقابلة مع موقع تلفزيون فلاد، إنّه عقب الغزو الأميركي للعراق وضع، بالتعاون مع رئيس جهاز المخابرات العراقية الأسبق محمد الشهواني ونُخْبَةٍ من فريق «سي آي إيه»، سيناريو لوقف التمدّد الإيراني في العراق، غير أنّ المفاجأة الكبرى أنّ وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، كوندوليزا رايس، طالبتهم عام 2005 بوقف هذه العملية، مُؤكّدةً لهم أنّ الإيرانيين «ليسوا أعداءً لنا في العراق»، الأمر الذي أجهض العملية. ولعلّ من المفيد أن نتذكّر، ونذكّر القارئ ببعض أدوار لعبتها إيران في العراق، وكيف أنّها أضحت الحاكم الفعلي للبلد، حتّى مع الوجود الأميركي قبل عام 2011، فهي التي كانت تعيّن رئيس الحكومة بالتوافق مع الأميركيين، وهذا ما تحدّث به سفير واشنطن الأسبق في العراق، زلماي خليل زادة، وهي التي اعترضت على تولّي إياد علّاوي منصب رئاسة الحكومة بعد انتخابات عام 2010، التي حصلت فيها القائمة العراقية بزعامته على المركز الأول، بل وصل الأمر إلى أنّ دخول أيّ شخص العملية السياسية، خاصّة إذا كان له موقف معارض سابق، لا يتم إلّا من خلال النافذة الإيرانية.

يدرك العراقيون جيّداً أنّ بلدهم تحت احتلال إيراني غير مباشر، بل لعلّه أكثر وطأة من ذاك المباشر الصريح؛ كما فعلت أميركا، ويدركون أيضاً أنّ إيران صادرت القرار العراقي بشكل شبه كامل، من خلال تدخّلها في رسم السياسة العراقية وتشكيل الحكومات والانتخابات، وهو ما دفع متظاهري ثورة تشرين أول (2019) إلى مهاجمة وحرق القنصليات الإيرانية في مدن الجنوب. هناك شعور لدى شريحة واسعة من العراقيين أنّ أحداث المنطقة ستقود إلى تغيير حتمي في العراق، خاصّة فيما يتعلّق بالسيطرة والنفوذ الإيرانيين في بلادهم، من خلال القوى السياسية والفصائل المسلّحة. إيران المحاصرة اليوم من إسرائيل وأميركا تعرف جيّداً أيضاً أنّ العراق درّة تاج إمبراطوريتها غير المعلنة، التي تمتدّ من بغداد وصولاً إلى لبنان، مروراً بسورية حتّى اليمن. وبالتالي، لن يكون التخلّي عن نفوذها هناك بالأمر الهيّن، ولكن ما الضير إذا كان ذلك سيُبقي النظام ويطيل عمره؟

توازن إيران اليوم بين خياراتها، تلك المطروحة على الطاولة من أعدائها، أو حتّى التي لم تُطرح بعد، فالضربة الإيرانية على إسرائيل كانت ذات دلالة كبيرة، بغضّ النظر عن حسابات ما حقّقته من أهداف، يكفي أن تصل الصواريخ الإيرانية إلى تلّ أبيب، ضربة موجعة لا يبدو أنّ بنيامين نتنياهو وفريقه اليميني يقبلون أن تمرّ مرور الكرام، لا بدَّ من ثمن تدفعه إيران.

> ربّما تكون الفرصة سانحة لإعادة «تشرين» العراقي، وتجدّدها

ثمّ جاءت عملية استهداف منزل نتنياهو في قيساريا (فجر السبت الماضي) بطائرة مُسيَّرة، لتعطي حكومة اليمين المتطرّف في إسرائيل مزيداً من الذرائع لاستهداف إيران وضرب أذرعها في المنطقة. ولعلّ في جولة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، التي وصلت إلى عواصم لم تدخلها الدبلوماسية الإيرانية منذ 13 عاماً، ما يوحي باستشعار الخطر الكبير لدى الإيرانيين، والاستعداد لتقديم تنازلات من أجل تجنيب طهران ضربة تؤدّي، ليس إلى تدمير منشأة هنا أو هناك فقط، وإنّما أيضاً إلى خلخلة أركان النظام، الذي يدرك قبل غيره هشاشة جبهته الداخلية أمام أيّ تحدٍّ حقيقي.

انكفاء إيران على نفسها، وتخلّيها عن نفوذ ساحق في العراق، سيعني أيضاً، وبمرور الزمن، تآكل النظام من الداخل، خاصّةً إذا ما قرّر الغرب فرض عقوبات اقتصادية جديدة، فالعراق مثّل لسنوات خلت رئةَ إيران التي يتنفّس منها اقتصادها، وتدرّ عليها الملايين من الدولارات.

ربّما تكون الفرصة سانحة لإعادة «تشرين» العراقي، وتجدّدها، خاصّة أنّ النظام السياسي في العراق اليوم يشعر بالخطر الكبير. بالتالي، فإنّ ثورةً شعبيةً تشرينيّةً يمكن لها أن تدفع باتجاه تغيير من الداخل، تغيير لا يخضع كثيراً لمبضع الخارج، الذي جرّبه العراقيون سابقاً وكان وبالاً عليهم أكثر من عقدَين.

(كاتب عراقي في الدوحة)

ما بعد استشهاد السنوار

معين الطاهر

استشهد قائد حركة حماس في قطاع غزّة ورئيس مكتبها السياسي، يحيى السنوار، بعد استشهاد رئيسها السابق إسماعيل هنيّة في طهران، وكأنّ قرار تنصيبه في حينها يتلخّص في القول إنّ من خطّط لعملية طوفان الأقصى ونفّذها، في 7 أكتوبر (2023)، وفاجأ بها القريب قبل البعيد، والصديق قبل العدو، ومن قاد المقاومة الأسطورية في غزّة أكثر من عام، عليه أن يكمل قيادة المشهد حتّى نهاية حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها العدو الصهيوني.

جاء استشهاد أبو إبراهيم استكمالاً للصورة ذاتها التي رُسِمت في اليوم الأول لعملية طوفان الأقصى، حين تسمّر الملايين أمام شاشات التلفاز وهم يشاهدون بأعينهم عمليةً عسكريةً تشبه أفلام الخيال العلمي، ويشاهدون انهيار الدفاعات الإسرائيلية، وهزيمة فرقة غزّة، خلال ساعات قليلة، وتوّجت في لحظة استشهاده، التي لا تقل أهمية وبريقاً عن الصورة الأولى التي رسمها «الطوفان» والمقاومة الممتدة، ليدحض كلّ حديث عن اختبائه خلف الرهائن، أو مفاوضات تُرتَّب لخروجه من غزّة، التي نشأ فيها قائداً شجاعاً، ومقاتلاً مشتبكاً، حتّى اللحظة الأخيرة من مساره النضالي الممتدّ، لتكتمل صورة نمط استثنائي من القيادات التي لا تحيد عن مبادئها وأهدافها، على الرغم من رحيله قبل أن تتوقّف حرب الإبادة الجماعية، التي امتدّت خارج غزّة وفلسطين لتشمل لبنان، وتهدّد بحرب إقليمية، لتتباين التقديرات حول مرحلة ما بعد السنوار، وتتباعد في رؤاها ونتائجها.

الولايات المتّحدة والمعسكر الغربي روّجا كذبةً صدّقاها، مفادها أنّ مقتل السنوار سيمهّد الطريق لإطلاق سراح الأسرى المُحتجَزين لدى المقاومة، وفاتهم أنّ استشهاد السنوار زاد الأمرَ تعقيداً وصعوبةً، فهو الذي كان يمسك خيوط مسألة الأسرى كلّها، ويتابع بالتفصيل مفاوضاتها التي كانت تتوقّف حين يتعذّر الاتصال به، وخلال وجوده كانت المقاومة تطلب أيّاماً بعد تنفيذ وقف إطلاق النار، لتتمكّن من جمع الأسرى من نقاط احتجازهم، وربّما لمعرفة مصيرهم، وما إذا كان بعضهم قد قُتل في القصف الصهيوني المستمرّ، أم ما زال حيّاً. فكيف يكون الحال بعد استشهاد السنوار؟ وما هي ردّة فعل إخوانه الذين يحتجزون من تبقّى من الأسرى، أحياءً أو جثامين، خصوصاً أنّ ثمّة تعليمات أعلنها الناطق العسكري باسم كتائب الشهيد عز الدين القسّام (أبو عبيدة)، أفادت بأنّ حياة الأسرى معرّضة للخطر، إذا ما اقترب الجيش الإسرائيلي من النقاط التي يُحتجزون فيها، سعياً وراء حرمان العدو من ادّعاء قدرته على تحرير أسراه؟

سيعقد استشهاد السنوار مسألة إطلاق سراح هؤلاء، بل قد يجعل حياتهم في مهبّ الريح، وقد تختفي آثار بعضهم إلى الأبد، كما حدث مع رون أراد في الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. ولعلّ ما رافق الدعاية الغربية والإسرائيلية عن فتح نافذة في هذا الملفّ لا يتعدّى محاولة لامتصاص النقمة المشتعلة في صدور ذويهم، وتحميل السنوار مسألة عدم تنفيذ الصفقة. لم تصمد هذه الكذبة، ولذا لاحظنا تراجعاً في التصريحات عن عودة نشاط مباحثات وقف إطلاق النار وصفقة الأسرى، وتأجيل ذلك كلّه إلى ما بعد تحقيق وقفٍ لإطلاق النار في الجبهة اللبنانية.

راجت تحليلات منذ بداية حرب الإبادة الجماعية تُرجِع استمرارها إلى عجز رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، عن إيجاد صورة نصر تسمح له بوقفها، والاستمرار في حياته السياسية، أو التمتّع بتقاعد مريح، بعيداً من محاكمة تنتظره، وسجن يهدّده. ويعتقد هؤلاء أنّ تلك الصورة قد اكتملت بعد استشهاد قائد «القسّام»، الذي جاء بعد سلسلة ضربات متلاحقة طاولت حزب الله، من هجمات أجهزة البيجر والووكي توكي، إلى استشهاد أمينه العام حسن نصر الله وعدة قادةٍ في الحزب. ولذلك يميلون إلى أنّ وقف الحرب قد أصبح حالياً في متناول اليد. لا ينطلق هذا الرأي من أرضية صلبة، فاستمرار الحرب وامتدادها لا يتعلّقان بمستقبل نتنياهو الشخصي، وإنّما برؤيته السياسية، والتحوّلات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي المتّحد حولها، هي حرب وجود واستقلال ثانية كما يصفها، وبآخر تعبيراته هي حرب «انبعاث»، أيْ إنّ الكيان الصهيوني يُبعث من جديد على يديه، متّهماً الجيل الأول الذي بنى الدولة بالعجز عن إكمال مهمّته التي سيستكملها «ملك إسرائيل» بنيامين نتنياهو عبر تغيير خريطة الشرق الأوسط. أمّا صورة النصر المُتوهَّمة، فهي لا تعدو خطواتٍ في هذا الطريق، تعزّز من نظرته ورؤيته، وتجعله يستمرّ في هذه الحرب إلى أبعد مدى.

> استشهاد السنوار سيعقّد مسألة إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين، بل قد تختفي آثار بعضهم إلى الأبد، كما رون أراد

لن يكون اليوم التالي لما بعد استشهاد السنوار وقف الحرب، لا من جهة نتنياهو ولا من جهة الشعب الفلسطيني، فهي معركة وجود للطرفَين، وما هو ثابت فيها، ويُسجَّل لـ«طوفان الأقصى» بقيادة أبو إبراهيم، أنّه أعاد إحياء القضية الفلسطينية. نتنياهو ماضٍ في خطته، والشعب الفلسطيني مستمرٌ في صموده على أرضه وتمسّكه بروايته، وفي مقاومته بجميع الأشكال المتاحة له، قد نتقدّم أو نتراجع، فالحرب كرّ وفرّ، وقد تتغيّر القيادات، وتتعدّد وسائل النضال وأشكاله، أمّا الهدف فيبقى ثابتاً. ستبقى المقاومة في غزّة تخوض حربَ استنزافٍ طويلةً ضدّ الاحتلال، ما دام الاحتلال مستمرّاً، وهي قادرة على إعادة رصّ صفوفها، وبناء قدراتها، وتجديد قياداتها، بما يتناسب مع الظروف المحيطة. والتغيير الذي قد ينجم عن استشهاد أو اغتيال أو تغيير قيادة ما، في أيّ جسم سياسي أو عسكري، أو حتّى في الدول، لا يأتي نتيجةَ غياب الأشخاص في مواقعهم القيادية، بل ينتج من تغيّر في ما تُدعى البنية العميقة، وهو تغيّر ناجم عن اختلاف في موازين القوى والمعادلات السياسية والعسكرية وغيرها، وما نلاحظه في السطح هو اختلاف الأسماء، كما حدث بعد غياب ياسر عرفات وجمال عبد الناصر ويوري أندروبوف، فهذه الصورة التي تظهر للعيان، أمّا الواقع فيشير إلى تحوّلات عميقة في خلفيتها.

شكّلت معركة طوفان الأقصى، بقيادة يحيى السنوار، منعطفاً عميقاً، وتحولاً كبيراً في القضية الفلسطينية، ونفضت الغبار الذي غطّاها منذ نهاية الانتفاضة الثانية (2000)، وسيكون لها ما بعدها في حياة الشعب الفلسطيني ومستقبله، واستشهاد السنوار مدماك إضافي في طريق حرّيته. ليس مهمّاً من يخلف السنوار، وكيف ستعيد «حماس» تنظيم صفوفها، بقدر أهمّية الانتباه إلى استخلاص الدروس وتقييم التجربة، وتحديد الأولويات في المرحلة المقبلة، والسير باتجاه الوحدة الوطنية، وإعادة بناء منظّمة التحرير الفلسطينية، وإغاثة الأهل في قطاع غزّة، والانتباه إلى معركة الضفّة الغربية والقدس، ومواجهة التطبيع العربي الذي نجح «الطوفان» في إعاقته، والانتباه إلى عدم التورّط والانجرار خلف المخطّطات الأميركية، وبعض النظام العربي، للتساوق مع المخطّط الإسرائيلي لإقامة إدارة محلّية تحت الاحتلال في قطاع غزّة، لن تلبث أن تمتدّ لتشكّل نموذجاً يمكن تطبيقه في الضفّة أيضاً.

أعاد السنوار القضية الفلسطينية إلى واجهة الحدث، وبعد السنوار علينا جميعاً أن نبقيها فيها، ونتقدّم أكثر في طريق الحرّية.

(كاتب فلسطيني)

متظاهرون يرفعون صور السنوار، سيول، 19 اكتوبر 2024 (كيم جي هوان/Getty)

ازداد السنوار في غيابه حضوراً

عيسى الشعيبي

يكاد كلّ من قضى شهيداً، سيّما من نخبة المؤسّسين للثورة المعاصرة أو من القادة الفلسطينيين الكبار، على مدى مائة عام وأكثر، أن يكون ذهب غيلةً ضحيةَ عملية اغتيال مُدبَّرة، برعت فيها أجهزة الأمن الصهيونية، ولم يشذّ عن هذه القاعدة (أو قل هذه القائمة الطويلة من الكواكب والشهب المضيئة في سماء فلسطين) سوى قلّةٍ قليلة من الشموس الساطعة، من الرجال الذين ارتقوا إلى المجد وأيديهم على الزناد، يقاتلون في قلب المعركة، فظلّوا حاضرين في الذاكرة، يملؤون فضاء الكفاح المديد بطاقة وطنية متجدّدة، يُلهمون الأجيال ويلهبون الخيال، ويُثرون ذاكرةَ شعبٍ تمرَّس في الصمود والمقاومة، من اللاأرض، من فوق بساط الريح بلا هوادة، ويعرفون كيفية الانبعاث من تحت الرماد طائرَ فنيق مرّة إثر مرّة.

نذكر من بين حلقات هذه السلسلة الذهبية القصيرة من القادة العظام، الذين استشهدوا وهم واقفون، يقاتلون في مقدّمة الصفوف حتّى النَّفَس الأخير، الشيخ المعمَّم عز الدين القسّام في ثورة العام 1936، الذي تلألأ اسمه في المعركة المزدوجة ضدّ كلٍّ من العصابات الصهيونية وقوات الانتداب البريطاني، إلى أن ارتقى شهيداً في أحراش يعبد عند مشارف جنين، وقد تسمّت باسمه فيما بعد كتائب القسّام، ونتذكّر أيضاً البطل المقدسي عبد القادر الحسيني، قائد معركة القسطل عند مشارف المدينة المُقدَّسة عام 1948، فمضى من دون أن يطويه الغياب الأليم، فتخلّد اسمه وصار علماً يرفرف عالياً في الوجدان الشعبي الفلسطيني إلى اليوم.

ثالث ثلاثة هذه الكوكبة من الفرسان المُجلّين، والرجال المعدودين، ممّن انكتبت أسماؤهم في لوح الخالدين، تجلّى اخيراً اسم يحيى السنوار من دون مراء، بطلاً في الحياة وفي الممات والمعتقلات، قائداً صلباً لا تلين له قناة، يكفيه مجداً، لا حدَّ له ولا سقف، أنّه رجل «طوفان الأقصى» بلا منازع، الفتى الأغرّ الأشيب المِقدام، اللاجئ الذي قاد أول حرب فلسطينية هجومية في تاريخ الصراع المرير، غيّرت وجه المنطقة، وأُسقطت فيها مفاهيم عديدة مستقرّة في الوعي العربي العام عن حصانة أسوار دولة الاحتلال، عن الجيش الذي لا يُقهر، مناعة الأمن وقوّة الردع وسُعار كلب موشيه دايان، وغير ذلك كثير من الادّعاءات.

كانت شخصية السنوار محلّ نقاش داخلي عويص، اختلفت فيه، قبل 7 أكتوبر (2023)، وجهات نظر المنخرطين في السجال العام، بين من كان يرى فيه قائداً نجيباً، أتى في الزمن الملائم، ومحارباً صلباً عنيداً لا يساوم، صنعته معطيات الحصار الخانق وحالة الاستعصاء الراهن، وبين من رأى في إهابه رجلاً مغامراً، يجازف بلا تحسّبات، ولا يأخذ بعين الاعتبار اختلال الموازين، وذلك إلى أن فاض السيل العرم وحدث «الطوفان»، وشاهد المتحفّظون على رهان يحيى السنوار قائداً يعبر برجاله حدود المستحيل، يزلزل الأرض تحت أقدام دولة الاحتلال، الأمر الذي أسقط جلّ التحفّظات السابقة على خطاب رئيس الحركة الإسلامية المجاهدة (حماس).

إذا كانت الصور الأولى ليحيى السنوار في صباح 7 أكتوبر، وفق ما تجلّت باقتحام مقاتليه مستوطنات غلاف غزّة، فقد سجّلت في كتاب الكفاح الفلسطيني المُصوَّر صفحةً عزيزةً مشرقة، ردّت الروح وعادلت بوقعها المذهل هزيمة حرب الأيام الستّة، فقد كانت صورة يحيى السنوار الأخيرة، التي أفلتت من مقصّ الرقيب الإسرائيلي، وحطّمت سرديته عن الفرار والاختباء بين الأسرى في الأنفاق، صورةً بطوليةً نادرةً وملهمةً للأجيال الفلسطينية الصاعدة، إذ كان القائد بين رجاله، يقاتل ببزّته العسكرية وبسلاحه الشخصي الخفيف (وهو غنيمة حربية) قوات احتلال مدجَّجة، ويستبسل في مواجهةٍ غيرِ متكافئةٍ حتّى النَّفَس الأخير.

بعد «طوفان الأقصى»، خاصّة بعد تولّي يحيى السنوار قيادة «حماس» في أصعب الأوقات، ساد التقدير لدى بعض الأوساط الإعلامية، أنّ السنوار بات زعيماً فلسطينياً كبيراً أبى من أبى، وأنّه نجح في تعليق صورته العفوية عالياً، على حائط الذاكرة الشعبية، ووضعها إلى الأبد في صميم الضمير الوطني، إلى جانب صورة الأب المؤسّس للثورة الفلسطينية المعاصرة ياسر عرفات. أمّا اليوم، وبعد واقعة استشهاد هذا المحارب الشجاع، على نحو يليق بالأبطال فقط، قد صار أيقونةَ نضال، رمزاً بلا مراء، علّق على الحائط ذاته صورةً أخرى له، بكلّ جدارة واستحقاق، إلى جانب صورتَي القائدين الجسورين، عزّ الدين القسّام وعبد القادر الحسيني، الأمر الذي يصحّ معه القول «في غيابه ازداد السنوار حضوراً»، بكلّ تأكيد.

عن منافسي تامر حسني وجماهيره

محمد طلبة رضوان

كنت في بيروت عام 2015، لحضور فعالية نظّمتها مؤسّسة سمير قصير، وعلى هامشها أجريت حوارات صحافية نشرتها بوابة «مصر العربية». سألت الكاتب اللبناني حازم صاغيّة عن رأيه بما يحدُث في مصر، أبدى استغرابه من مواقف بعض المثقّفين المصريين الذين أيّدوا نظام 3 يوليو (2013). فقلت: «إنّهم رأوا في الإخوان المسلمين نظاماً فاشياً، وتحرّكوا (وفق رؤيتهم) لحماية مصر من الدولة الدينية». فأجاب: «حماية مصر من الدولة الدينية لا تكون بإيقاعها في الدولة العسكرية. أنا ضدّ الدولة الدينية، لكن محمّد مرسي وصل إلى الرئاسة بالانتخاب، فمن حقّك أن تخوض ضدّه نضالاً ديمقراطياً مدنياً سلمياً، وتفرض عليه شروطك خلال العملية السياسية، ولا أجد ذلك كان مستحيلاً، فالتجربة يوماً بعد يوم كانت تكشف صورة النظام الإخواني، وتعرّضه إلى مزيدٍ من الرفض والسخرية. لا يمكن أن يوجد برنامج باسم يوسف في نظام فاشي. لقد تجاوز مرسي التفويض الديمقراطي المُعطَى له، لكنه لم يعطّل الحياة السياسية، ولم يعطّل إمكانية معارضته سياسياً وديمقراطياً، وبهذا المعنى أجد الانقلاب العسكري قطَع الطريق على تحوّل ديموقراطي حقيقي». دفعتني إجابة صاغيّة (المتطرّف في ليبراليته وفق بعض نقّاده) في رفض الانقلاب العسكري على نظام «الإخوان» تحت مبرّرات ردّدها ليبراليون مصريون، مثل الدولة مع العسكر أفضل من اللادولة مع «الإخوان»، والفاشية العسكرية أخفّ من الدينية، وأي شيء أهون من الإسلاميين...

دفعني ذلك إلى تكرار السؤال على كتّاب ومثقّفين وأكاديميين منشغلين بالشأن المصري، يشتركون في انحيازاتهم للتحوّل الديموقراطي، والدولة المدنية العلمانية، وفي رفضهم الحكم الديني، وموقفهم النقدي، وربّما الحادّ من جماعات الإسلام السياسي، فوجدت الإجابة نفسها، والسؤال نفسه: ما الذي دفع قطاعاً كبيراً من مثقّفي مصر ونشطائها المنحازين إلى الديموقراطية إلى التصعيد إلى هذا الحدّ، وبهذه الحدّة، وبما لا يتّسق مع أيّ منطقٍ سياسي؟

كانت إجابتي وقتها تدور حول الثقة المُفرِطة في إمكانية تحصيل كلّ شيء، بقوة الشارع، و«الميدان موجود»، ومن أزاح حسني مبارك يمكنه أن يزيح غيره... إلى آخر هذه الرومانسيات، إلّا أنّ مرور الوقت أضاف إلى هذه الإجابات أبعاداً أخرى، أكثرها أهمّيةً أنّ أغلب المتحمّسين للانتقال الديموقراطي، والتحرّر الوطني والإنساني، والصادقين (في ما أظن) في انحيازاتهم وأفكارهم يتوقّف حماسُهم عند حدود صدقهم، من دون أيّ تصوّراتٍ سياسيةٍ تتجاوز الإجابة عن سؤال «ماذا نريد؟» إلى الإجابة عن سؤال «كيف نصل إلى ما نريد؟». وهنا، لا تختلف ممارسة السياسة بشكل ديني عند متطرفّي الإسلاميين عن ممارسة السياسة بشكل ثقافي عند رفاقنا ممّن يريدون الديموقراطية، من دون دفع ضرائبها؛ الوقت والمراحل والنقاط والانتقال التدريجي وترتيب الأولويات وفق الممكن، ووفق شروط الواقع لا وفق أمنيات الفاعلين السياسيين، إن كانوا فعلاً فاعلين، وإن كانوا حقّاً سياسيين (كاتب السطور أوّل المعنيين وأوّل المُتّهمين).

يبدو مزعجاً مشهد احتشاد آلاف الشباب في حفل الفنّان تامر حسني قبل أيّام في الإسكندرية، فيما يُباد أهلنا على بعد كيلومتراتٍ قليلة. ولا يبرّره أنّه يحدث في دول عربية أخرى، إلّا أنّ المحتشدين، في النهاية، بضع آلاف لا يمثّلون نصفاً في المائة من المصريين، كما أنّ أغلبهم ينتمون إلى طبقةٍ لا تنشغل بما يحدُث في مصر نفسها، فهم في فقاعة تعزلهم عن عالمهم كلّه.

ما بعد السنوار... النهايات المفتوحة للصراع

محمد أبو رمان

أظهرت حكومات عربية عديدة، وكذا مسؤولون غربيون كثر، خفّةً شديدة سياسياً باستعجالهم الترحيب بعملية قتل زعيم حركة حماس يحيى السنوار، وبالاستنتاج أنّ الحركة بمقتله ستكون ضعيفةً، وأنّ ذلك يفتح الباب أمام صفقة عودة الأسرى، وهي توقّعات أو أمنيات تتجاهل بنى وحقائق أساسية في الصراع الدائر، أو حتّى التجارب التاريخية التي أثبتت فيها استراتيجية «قطف الرؤوس» الإسرائيلية سابقاً مع أكثر قادة «حماس»، أو حتّى الأميركية مع قيادات تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)، فشلها الذريع في التعامل مع الحركات الإسلامية بصورها المتعدّدة والمتنوّعة، سواء كانت حركاتٍ تحرّر وطنيةً أم حركاتٍ جهاديةً وراديكالية. ثمّة عوامل أخرى متعدّدة تمثّل ديناميكيات تطوّر الوضع الراهن على مختلف المستويات، لكن هناك، في ما يتعلّق بحركة حماس ومصيرها، وبتأثير استشهاد السنوار على صعيد قوّة الحركة ونفوذها، متغيرات عدّة مهمّة. أولها، البنية التنظيمية للحركة، سواء على صعيد التماسك والصلابة الداخلية، أو السرعة في التعافي والإمساك بزمام المبادرة (كما حدث مع حزب الله بعد الضربات الأولى التي أطاحت أغلب الصف القيادي عسكرياً وسياسياً)، ولا توجد هنا مؤشّرات أو إشارات على أنّ ثمّة إمكانية لانشقاقات أو انسلاخات كبيرة من بنية الحركة، بل تمكّنت من المحافظة على التماسك بالرغم من الظروف الاستثنائية القاسية منذ عام. يتمثّل المتغير الثاني في الحاضنة الشعبية، وهنالك فرضية عملت عليها السياسات الإسرائيلية منذ بداية الحرب، هي عزل «حماس» عن القاعدة الشعبية، وكان يمكن أن نتصوّر نجاحها لو أنّ إسرائيل قدّمت خيارات وبدائل وآفاقاً أخرى للناس، لكن على النقيض من ذلك،

> بالطرد والموت والتعذيب والإبادة الجماعية، أحدثت إسرائيل مصيراً مشتركاً لـ«حماس» والغزّيين معاً

كان البديل الوحيد لـ«حماس»، الذي قدّمته إسرائيل، هو الطرد والموت والتعذيب والاحتلال والإبادة الجماعية، فهي خلقت مصيراً مشتركاً لـ«حماس» والغزّيين معاً.

يكمن المتغير الثالث في الشروط الموضوعية، وفي السياقات المحيطة أو بيئتي الصراع المحلّية والإقليمية، بما في ذلك موازين القوى وتحوّلاتها، فعلى صعيد الساحة الفلسطينية (غزّة)، تمكّنت «حماس» من الصمود والتحمّل، والمواظبة على المشاغلة، لكن هنالك فجوة كبيرة في موازين القوى. ومن الواضح أنّ إسرائيل تعمل اليوم على تقطيع قطاع غزّة، ونسف إمكانية الحياة، وإنهاء أيّ إمكانية لمقاومة مسلّحة في المستقبل. وبالرغم من أنّ حزب الله استعاد التوازن في وقت قياسي، لكن المعادلة اللبنانية والإقليمية تضغط عليه بصورة كبيرة، وثمّة تسريبات وإشارات إلى أنّه قد يقبل بوقف إطلاق نار، من دون ربط ذلك بوقف إطلاق نار في غزّة، كما كان يشترط.

وفي ما يتعلّق بإيران، ربطت عملياتها وردّات فعلها بعمليات الاستهداف المباشر من إسرائيل، وتركت مساحاتٍ كبيرةً للحرب بالوكالة من خلال حلفائها والقوى المحسوبة على ما يسمّى «حلف الممانعة». بالطبع، ثمّة معضلة لكلّ الأطراف الموجودة، لكنّها تبدو أكبر عند الإسرائيليين، لأنّ العقيدة التي تحرّك نتيناهو ومعه اليمين الإسرائيلي تتمثّل في التفوّق المطلق والكامل، وتغيير الواقع الجيو استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا إن كان يمكن تحقيقه في غزّة، حالياً أو في المدى المنظور، بسبب حرب الإبادة والقتل اليومية، فإنّه غير مضمون النتائج في المديين المتوسّط والبعيد. وفي ما يتعلّق بحزب الله تبدو المسألة أكثر صعوبة على إسرائيل، والحال كذلك على الفصائل الأخرى في العراق واليمن، فضلاً عن إيران، ومن ثم إذا كانت عقيدة نتنياهو تقوم على أنّ النهاية الوحيدة للحرب تتمثّل في هزيمة مطلقة أو شبه كاملة لإيران، بما يشبه الاستسلام، شرطاً وحيداً لإعادة صوغ نظرية الأمن القومي الإسرائيلية الجديدة، فإنّ هذا يعني أنّنا أمام حرب بلا نهاية أو بنهايات مفتوحة، لأنّ ذلك يعني التخلّص من إيران وتغيير سلوكها أو بنية النظام، وفي الوقت نفسه القضاء على حزب الله و«حماس» والقوى الأخرى في المنطقة، وهذا سيناريو أقرب إلى الفانتازيا، إلّا إذا تخيّلنا أن نتنياهو سيلقي بقنابل نووية على الجميع (!)

حتّى في بقعة جغرافية بسيطة، مثل قطاع غزّة، دمّرها جيش الاحتلال وقلبها رأساً على عقب ومسحها من الوجود، فما تزال هناك مقاومة شرسة، وما يزال الناس الذين يُقتَلون يصرّون على البقاء في منازلهم رغم ما يحدث من أهوالٍ وكوارثَ تفوق قدرة أيّ مجتمع بشري، فكيف ستكون الحال ونحن نتحدّث عن حروب إقليمية، ذات طابع حضاري، وشبه عالمي، لأنّها تخلق موجات ارتداد كبيرة لدى ملايين العرب والمسلمين.

ضمن هذه المعايير، لن تكون عملية قتل السنوار بمثابة تغيير في اتجاهات الصراع ومساراته (Game Changer)، حتّى لو أنّه كان يمثّل الجناح المتشدّد والمتصلّب في حركة حماس، والأكثر تمسّكاً بشروط الحركة، وحتّى لو كان خليفته (أو التسلسل القيادي التالي له) سيميل أكثر إلى البحث عن أفق لقطع الطريق على أجندة نتنياهو باستكمال النكبة والنكسة بسيطرة جديدة على أراض أخرى، وفي محاولة إحداث واقع جديد وتدمير أكبر في الضفّة الغربية وفي عملية تهويد القدس، فالمشكلة لا تكمن عند الأطراف الفلسطينية ولا الإقليمية اليوم، هي تحديداً في وجود حكومة يمينية إسرائيلية لا ترى مستقبلاً لإسرائيل إلّا من خلال توسيع مساحة الدولة وتغيير الجغرافيا السياسية الفلسطينية، وتعديل موازين القوى الإقليمية، وهو سيناريو يبالغ كثيراً في إمكانات التفوّق والهيمنة الإسرائيلية، والرهان على اختراقات إلكترونية تجسّسية، حدثت ضدّ حزب الله في البدايات، لكن في الحقيقة معادلة الصراع أكثر تعقيداً بكثير من ذلك.

(كاتب ووزير أردني سابق)

الضحية ومرآتها

فاطمة العيساوي

يقول جدعون ليفي، أحد الأصوات القليلة الناقدة في الصحافة الإسرائيلية، إنّ إحدى الدعائم الرئيسة للفوقية الإسرائيلية، ولاحتقار الفلسطينيين والعرب عموماً، هي القناعة بأنّ الإسرائيليين ليسوا الضحية الكُبرى تاريخياً فقط، بل الضحية الوحيدة التي تستأهل الاعتراف العالمي، ما يجعل معاناة مجموعات أخرى، بما في ذلك الفلسطينيون، غير ذات أهمّية أو حتّى غير مرئية. نجحت الدعاية الإسرائيلية، إلى حدّ كبير، في تسويق خطاب الضحية، على مستوى النُّخب الإعلامية والسياسية، عبر تقديم حقّ الدفاع عن النفس، المُترجَم في عنف غير مسبوق في أيّ نزاع، على أنّه السبيل الوحيد لمنع تكرار المحرقة النازية بأشكال جديدة منها دمار دولة إسرائيل، ورمزيتها عند اليهود حول العالم. من الضحية؟ أو من الجهة القادرة على ربح معركة التعاطف عبر القدرة على الإقناع بأنّها الضحية المثالية؟

في كتابها الصادر حديثاً (2024)، عن استخدام خطاب الضحية سلاحاً (Wronged: the weaponization of victimhood)، تتحدّث أستاذة الإعلام والتواصل في كلّية لندن للعلوم السياسية والاقتصادية، ليلي شولياراكي، عن تحوّل ثقافة الضحية وسيلةً لحصد مزيد من الامتيازات لمن يملكها أساساً، ما عمّق الفوارقَ الاجتماعية والاقتصادية عِوضاً عن إلغائها. تميّز بين من يستخدم خطابَ الضحية من أجل تحقيق مكاسبَ خاصّةٍ، في الصراع على من يستحقّ هذا التوصيف (من الضحية ومن المُعتدِي)، ومن تكون هُويَّته ضحيةً متجذرةً في تمييز عضوي مرتبط بظروف وجوده. تشمل الفئة الأولى من يستخدم خطابَ الضحية لتحقيق المزيد من السطوة، بما في ذلك متنازعون في قضايا الاعتداءات الجنسية، المشمولة للنازحين، بحسب أرقام الأمم المتّحدة. ليس اليمين المُتطرّف الشعبوية في استخدامها منصّات الإعلام الحديثة وسيلةً للتلاعب، في حين أنّ من هم ضحايا بفعل التمييز المتجذّر لا يملكون إمكانيةَ تسويق أنفسهم أو الدفاعَ عن حقّهم في الاعتراف بوضعهم ضحايا، لعدم إمكانية وصولهم إلى منصّات الإعلام، بما يتيح لهم الانتقال من عتمة التجاهل إلى ضوء الاعتراف. في ظلّ هذا الاستخدام للإعلام، خصوصاً في منصّاته الحديثة، باتت ثقافة الضحية وسيلةً لتحصيل المزيد من السيطرة لأصحاب السطوة، لا لتحقيق العدالة للضحايا الفعليين. بذلك، باتت هذه الثقافة مناسبةً لتعميق التهميش الذي تعانيه الضحية عبر تعميق عجزها لغياب صوتها. عوضاً عن مقارعة أصحاب السلطة، تُؤدّي ثقافة الضحية إلى تعزيز سلطة القوي. يُقدِّم ضحايا حرب الإبادة الاسرائيلية في غزّة، وضحايا آلة القتل الإسرائيلية في لبنان، توصيفاً لـ«الضحية» بامتياز. قتل حتّى الآن 42 ألفاً و400 شخص، على الأقلّ، وأصيب أكثر من 99 ألفاً بجروح، منها إعاقات مستدامة منذ أكتوبر (2023) في غزّة. في لبنان، هناك 2350 ضحيةً في المقتلة الإسرائيلية، في حين هُجِّر 25% من سكّان لبنان من بلداتهم وأحيائهم، منهم 400 ألف طفل، وبات 1,2 مليون طالب خارج الدراسة، بعدما باتت المدارس غير قابلة للاستخدام بفعل التدمير، أو لاستخدامها مأوى للنازحين، بحسب أرقام الأمم المتّحدة. ليس القتل وحده المسألة هنا، ولو أنّ الحصيلة واحدة، إنّما كيفية القتل وبطشه الشديد الذي ينفي إنسانية الضحية. شاهدنا ولا نزال نشاهد صوراً مروِّعةً لم يكن ليخيّل إلينا أنّنا سنشاهدها يوماً ونعتاد عنفها. الشابّ شعبان الدلو احترق في خيمته في دير البلح، وتحول مشهدُ احتراق لحمه الحيّ أيقونةً. قُتِلت الطفلة هند رجب وحيدةً بين جثث عائلتها في سيارة تعرَّضت لـ300 طلقة نارية، بعدما قضت ساعاتٍ في هذا الرعب، وبعدما حاول فريق إنقاذٍ الوصول إليها، وقتل أفراده أيضاً. في بلدة أيطو اللبنانية، نقلت التقاريرُ الإخبارية صورَ فرق الإنقاذ تلتقط قِطعاً من جثث القتلى، في حين تناقلت وسائل التواصل صورَ جثثٍ تطايرت وعلقت بشجر مبانٍ مجاورة، وطفلٍ في غزّة تلاحقه مُسيَّرة.

> أصبحت ثقافة الضحية وسيلةً لتحصيل مزيد من سيطرة أصحاب السطوة، لا لتحقيق العدالة للضحايا الفعليين

قتلانا هم ضحايا بامتياز. الذين سقطوا سابقاً والذين سيسقطون في المستقبل. بإمكاننا أن نكتب مجلّداتٍ عن بأسهم، وقلّة حيلتهم، وبشاعة قتلهم. تتيح قصص قتلهم المرعبة إنتاجَ أفلام خيال غير مسبوقة في رعبها. رغم هذه المأساة كلّها، لا يريد إعلامنا الاعتراف بهم ضحايا سقطوا في بطش غير مسبوق، بل لا يُسمَح لنا بالبكاء عليهم أو حتّى الحزن على مصيرهم. هم أبطال شهداء، «ارتقوا» شهداءَ، وهو تعبير جديد دخل قاموس الإعلام العربي في وصف ضحايا آلة الحرب الإسرائيلية. جيش من المُحلّلين على الشاشات بجهد ليقنعنا أنّ النصر قريب، وأنّ ثمّة إمكاناً لمقارعة آلة القتل الرهيبة وكسرها عبر مكاسب أو أهداف محدودة. في خطابهم الخشبي البعيد عن الواقع، ينفي هؤلاء المحلّلون المتأنّقون حقّ الضحايا في الاعتراف بمعاناتهم بما في ذلك أولئك الذين باتت حيواتهم أقلّ من أن توصف بالإنسانية، وباتوا ينتظرون مقتلهم في مبنى يُدمَّر أو خيمةٍ تحرق.

تقدّم الفيديوهات التي توزّعها الصحافية الشابة بيسان، من غزّة، مشاهدَ من حياةٍ لا يمكن تحمّلها نظراً إلى الافتقار إلى الحدّ الأدنى من مقوّمات الاستمرار، تقول مثلاً إنّها تستيقظ عند الرابعة فجراً لدخول الحمّام لتفادي ثلل الانتظار من عشرات المقيمين في الخيام. يلوك هؤلاء المحلّلون بخطاب البطولات والانتصار المزعوم، في حين يقدّم الواقع صوراً غير مسبوقة لقتل مروِّع ونزع إنسانية أكثر من مهين. يلوك أيضاً بعضنا الخطاب نفسه في حين أنّنا ننعم برفاهية دول الغرب وأمنها حيث نعيش.

أقلّ حقوق ضحايانا هو أن نعترف بمعاناتهم، ونجلّها، ليس بوصفهم «أبطالاً» كما تريد أبواق إعلامنا أن يقنعونا، بل باعتبارهم ضحايا قتل غير مسبوق يجعلهم متساوين مع ضحايا آخرين، يحتفل بذكراهم الإعلام الغربي، ويُجلّها كلّ يوم. كثير من الحزن وقليل من التطبيل.

(أستاذة جامعية في لندن)

مأزق حزب الله الاستراتيجي

حسين عبد العزيز

اعُتبرت حرب تمّوز (2006) في الوعي السياسي الجمعي لحزب الله وجمهوره انتصاراً عسكرياً وسياسياً في آن، ما دام فشل الكيان الإسرائيلي في القضاء على الحزب عسكرياً، وفشل في إجباره على تطبيق قرار مجلس الأمن 1701، الذي نصّ على انسحاب الحزب من جنوب نهر الليطاني باتجاه الشمال.

تولدت قناعة آنذاك بأن الحزب أصبح معادلاً إقليمياً قوياً في مواجهة إسرائيل بسبب قدراته العسكرية وخبراته القتالية، إلى جانب تحالفاته السياسية المحلّية آنذاك، مع عمق استراتيجي (سورية) ودعم مالي وعسكري مفتوح (إيران). ثمّ جاءت الثورة السورية وتداعياتها لتمنح الحزب خبرةً قتاليةً ميدانيةً عاليةَ المستوى (عمليات تسلّل، قتال الشوارع). ومع انهيار المنظومة العسكرية للنظام السوري وتآكل قدراته، اتّخذ القرار في طهران بتحويل الجنوب اللبناني جغرافيا عسكرية ضاربة. خرج الحزب من الحرب السورية مليئاً بنشوة الانتصار والقوّة، ونشأت لديه فورة أيديولوجية في الوعي جعلته يعتقد أنّ أيّ حرب مع إسرائيل ستكون قاسية لها. مع عملية طوفان الأقصى، وجد الحزب نفسه أمام مأزق كبير، فبدا واضحاً له ولطهران أنّ ثمّة موجة عسكرية إسرائيلية همجية تشبه تداعيات هجمات 11 سبتمبر (2001)، غايتها تدمير المقاومة في غزّة، وكل ساحة داعمة لها. وكان الحزب، ومن خلفه طهران، أمام ثلاثة خيارات: الأول، شنّ عملية عسكرية من جنوبي لبنان تشبه عملية طوفان الأقصى، مستغلّاً حالة الارتباك الإسرائيلي. والثاني، التزام الصمت وعدم التدخّل نهائياً في الحرب. والثالث، اعتماد الاستراتيجية الإسرائيلية المطبّقة في سورية «المعركة بين الحروب».

> حزب الله في دائرة مغلقة، لا هو قادر على تحقيق إنجازات عسكرية تجبر إسرائيل على التفاوض، ولا قادر على الموافقة على القرار 1701

لأسباب مرتبطة بالفوران الأميركي والغربي الغاضب، وضعف العمق الاستراتيجي للحزب في سورية، وطبيعة التحالفات السياسية المحلّية في لبنان، ورغبة طهران بعدم التصعيد من جهة، وعدم القضاء على صورة الحزب وهُويَّته المقاومة من جهة أخرى، آثر الحزب وإيران اعتماد الخيار الثالث «المعركة بين الحروب». لم يتأخّرا، الحزب وإيران، في اتخاذ القرار. فبعد يوم من «طوفان الأقصى» بدأ الحزب تنفيذ هجمات صاروخية على إسرائيل بوتيرة خفيفة تحت شعار «إسناد غزّة».

اعتقد الحزب وإيران أنّ «المعركة بين الحروب» هي الاستراتيجية المناسبة، لأنّها تلحق بإسرائيل أوجاعاً ليست بسيطةً، وليست خطيرةً في الوقت ذاته، ولا تدفع إسرائيل إلى تغيير قواعد الاشتباك. لم يدرك الحزب أنّ العقلية الأمنية العسكرية الإسرائيلية تغيّرت جذرياً بعد السابع من أكتوبر (2023)، وأنّ إسرائيل تمتلك فرصةً تاريخيةً لتغيير المعادلة في الشرق الأوسط تماماً، وما هي إلا مسألة وقت إلى حين اقتراب نهاية الحرب في غزّة، حتّى تلتفت إسرائيل إلى لبنان. لم يدرك الحزب أيضاً أنّ إسرائيل ليست بحاجة إلى التوغّل برّياً كما حدث عام 2006، فالتطوّرات التقنية التي تمتلكها إسرائيل اليوم تسمح لها بتحقيق أهدافها العسكرية جوّاً من دون تدخّل برّي. لهذه الأسباب، رفع حزب الله وتيرة هجماته على إسرائيل، فردّت الأخيرة بالمثل مستهدفةً مناطقَ لم تستهدفها عام 2006، وشيئاً فشيئاً أخذت إسرائيل تغيّر من قواعد الاشتباك القائمة، مكثّفةً هجماتها الجوّية قبل أن نصل إلى تفجيرات «البيجر» ثمّ أجهزة اللاسلكي، ثمّ اغتيال أمين عام الحزب، حسن نصر لله، وقادة آخرين. وخلال الأيام العشرة التي أعقبت اغتيال نصرالله، كان الحزب قد تعرّض إلى ضرباتٍ قويةٍ أضعفت كثيراً من قدراته العسكرية والأمنية، وأصبح أمام مأزق تاريخي بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى، فلا هو قادر على مجاراة إسرائيل في الردّ العسكري، ولا هو قادرٌ على إعلان الاستسلام. لم يكن أمامه سوى اللجوء إلى صواريخَ أكثر دقّة، وتعزيز خططه في الحدود من أجل اللحظة التي ينتظرها، وهي توغّل إسرائيل البرّي، ففي الميدان يستطيع حزب الله تعويض شيءٍ من خسائره عبر الكمائن القادر على تنفيذها ضدّ الجنود الإسرائيليين. غير أنّ إسرائيل تعي تماماً خطط الحزب، ولذلك هي حذرة في التوغّل البرّي الذي لن تُقدِم إسرائيل على تنفيذه بشكل واسع، قبل التأكّد من تآكل قدرة الحزب على مواجهتها. هنا يجد حزب الله نفسه في دائرة مغلقة، فلا هو قادرٌ على تحقيق إنجازاتٍ عسكريةٍ من شأنها أن تجبر إسرائيل على التفاوض، ولا هو قادر على إعلان موافقته على تطبيق قرار مجلس الأمن 1701، والانسحاب من جنوب الليطاني، لأنّ إعلان الانسحاب يعني عملياً هلاك الحزب وسرديته وأيديولوجيته، وحججه في مقاومة إسرائيل، ما يعني أنّ اليوم التالي للحزب لن يكون كما قبله، ليس على صعيد العلاقة مع إسرائيل فحسب، بل (وهو الأكثر أهمّيةً) على صعيد وضعه في الساحة اللبنانية، خصوصاً بعد ظهور نبرات استياءٍ من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي تجاه التدخّل الإيراني والموقف من قرار مجلس الأمن، وأصوات سياسية تحاول استغلال وضع الحزب لإحداث ترتيبات سياسية جديدة في البلد، ما أشعر الحزب أنّه مقبل على مواجهة داخلية كبرى إذا انتهت الحرب بإبعاده عن الجنوب اللبناني وتدمير منظومته العسكرية. لهذه الأسباب، يسعى الحزب بكلّ قوّة للحيلولة دون هزيمته، وإن كانت الخسائر كبيرة، من أجل يوم تالٍ لا يكون فيه قادراً على إبقاء قواعد اللعبة مع إسرائيل، لكن على الأقلّ لا يغيّرها في الداخل اللبناني.

(من أسرة التلفزيون العربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads